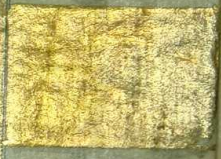


اصل تنافكا لكونه جزءا منها فلا استثناء للحال كان الاستثناء مخالفا لمقتضى العقد  
 وهو معنى الشرط الفاسد والرهبة لا يتصل بالشرط الفاسد وهذه كلمة مراد  
 فاسدة لان الشرط الفاسد في معنى الزيادة وطلب بالفرد بين الحمل والقوف  
 على ظهر الغنم والذئب في القرع فانه اذا وهب القوف على ظهر الغنم وامره  
 بقرعه او الذئب في القرع وامره بجلده فجزءه وحلب وقبض الموهوب له فانه جزء  
 استثناء دون الحمل واجيب بان ما في البطن ليس مال اصلا ولا يعلم وجوده  
 حقيقة بخلاف القوف والذئب وبان اوجاب الولد من البطن ليس بالبطلان  
 ان يحل ما يباع الوهاب بخلاف الجزء في القوف والمكسب في الذئب **قوله**  
 وبهية المشاع فان قلت في فصل التفسير ينبغي ان يصح الهبة في الامم لانه  
 لا يحتمل القسمة لان المعجز عدم القسمة هو انه لو قسم لمهلك او تعيب وهما  
 كذلك لانه لو قسم لمهلك قلنا عضية الانفصال في ثانيا حال ثابته فنقول  
 في الحال مع ان الجزئين لم يخرج جزء من ملك الواهب وكان في حكم مشاع يحتمل القسمة  
 كما في هبة جواز الف وفي طعام الواهب حيث لا يقع الهبة لان المشغول ملك  
 الواهب كمشاع يحتمل القسمة كذا قيل وحاصل الفرق ان العتق لا يقع خلوص  
 الهبة عن الموهوب له والتدبير يمنع لان الاعتراف جزئيا للملك والبدع الولد  
 فكل تسليمها يغير مشغول بحق الواهب فصحت الهبة بخلاف التدبير لانه لا يزيل  
 الملك والبدع الولد وهو في يده فيمنع تمام التسليم فلم يقع الهبة كما اذا وهب  
 واداء ابنه ساكن فيها لا يمنع ولو وهب وعنده ساكن فيها يمنع **قوله** في الارباب  
 الا يعق الى الارباب اسقاطه مع التملك وبهية الذئب تملك فيه معنى الاستثناء

وهو على ما قلنا  
 وهو على ما قلنا



وشرع التمسك في اسقاطه دون التمسك قبيل التمسك بالتمسك دون  
 الاسقاط المحض **قوله** كما جاء في الحديث قال من امرى بغيره فله ما عهده  
 وماله **قوله** متى على تفسيره ما والاصل ان الشرط في الهبة ان كان يمنع ثبوت  
 الملك في الحال يمنع تحت الهبة والا فلا ويبطل الشرط متى كان التملك مخالفا  
 الى زمان الاستقبال لا يجوز بالاجماع فكان الخلاف بينهما متعينا على غير الرضى  
 فمن قال انه تملك في الحال اجازته وحز قال انه مضاف لم حيزه وهذا ليس بمقتضى  
 حقيقة لان اللفظ صالح للمعنيين فالحق التوفيق بين الاجزاء بما ورد من  
 التمسك عن الرضى بقوله لم ولا ترتبوا عملا على ان المراد به الظاهر بالمعاهدة  
 وهو الاسترداد بعد موت الموهوب وما جاء فيه من الاطلاق يحل على جاز  
 والشرط باطل **قوله** وبهية المشاع لا يمنع ثبوت الملك للحال  
**قوله** ولا عود فيها وفي الثمانية ولا يجمع في الصدقة على غنى كالا يجمع على  
 في الصدقة على فقير وهذا التماثل انما يكون اذا نوى الصدقة وكان لفظ الصدقة  
 لان العدو لا يملك الهبة لفظ الصدقة يدل على ان يصدقه هو التواب  
 والفقير لا يمنع صرف الصدقة النافلة ولو علة الموهوب له حرمة بقطع الرجوع  
 ولو نقل الامكان آتيا بالكره لا يرجع عند ان حنيفة ومحمد رحمهما **كتاب**  
**الاجارة** **قوله** وفي عين تحليل هو اسم كتاب تحليل من احمد استاذنا في بيان  
 النجوى من التصريف **قوله** وفي الاساس وهو اساس الاقتباس لصاحب الكتاب  
 في اللغة وعبارة لا يقال هو على وزن فاعل فانه خطأ بل يقال هو  
 مؤن وفي الصحاح العادة اجرة بل انه **قوله** في موضع فيه من بوابه

وشرع